الى الظرف لم يجز لظبارة لانه قد صار اصل آخر فوضاً فاما ان ذكرته
او لا فقلت زيداً مستقر عندك فلا يمتنع منه مانع ففصّل تفصيلاً اعترناه
حجة له اي لصاحب هذا الراي في قوله تعالى فلما راه مستقرا عنده اي
حاصلاً لديه معناه فلما راه متمكناً عنده فيكون المراد بالاستقرار الثبات
وعدم التزلزل لا مطلق الوجود والحصول فمذكور خاص واعماله اي
الظرف المستقر وهذا مبتدأ وخبره بشرط الاعتماد على عُمُد الصفة
بضم العين المهملة والميم جمع عماد اي على ما يعتمد عليه الصفة من نفي
او استفهام او موصول او موصوف او صاحب خبر او حال مطلقاً حال
من الضمير المستكن في الظرف العائد على الاعمال اي ان اعماله ثابت
بذلك الشرط حال كونه مطلقاً اي غير مقيد بكون الواقع بعده حدثاً
عند الخليل فيجوز عنده ان تقول افي غدٍ سفرك وعمرو عندك [اخرى بعد]
ابوه وجاء الذي في الدار غلامه ونحو ذلك على ان يكون
ما بعد الظرف من حدث او اسم عين مرفوعاً به وفيما اذا وقع
معطوف على الحال لكونها في معنى في حال كذا اي الاعمال ثابت
بذلك الشرط في حال الاطلاق عند الخليل وفيما اذا وقع بعده حدث
نحو افي غدٍ القتال ولو كان الحدث تقديراً كقولك افي الحق
انك مغرم بكلها ثم وجاء الذي عندك انه فاضل عند سيبويه و

[اي فضلكه] [من كرحلته] [اي لا يفتقره] [اي لزم نكته]

[احترز وغيرهما اذ ان لا يتعو الى الدار لادم]



الظاهر الاول اذ لا فرق بين معمول ومعمول آخر عند وجود شر
يطة العمل وبلا شرط عند الاخفش والكوفيين ايضاً تقول
في الدار زيد وعلى ان زيداً فاعل بالظرف ويرده جواز دخول
انّ ونحوها على مثل هذا التركيب فينتصب الاسم اذ يصح ان يقال
انّ في الدار زيداً فدلّ ذلك على انه مبتدأ في الاصل لا فاعل وإلا
لم يدخل الناسخ قال الفارسي والاخفش ان يجيب بانه لما [عليه]
وجدت العامل الاقوى اعمله وهو انّ وقال ابن جني لسيبويه
ان يقول لم نجد عاملين اعمل اولهما البتة بل تجوز ان تعمل ايهما شئت
كذا في مسائل الدمشقيات الدائرة بين ابي علي وابي الفتح وهو
مما يشبه بانّ التنازع قد يقع في الحرف فتامله فان قلت حيث
يقع المرفوع بعده هو يوجد شرط الاعمال فهل اعماله حينئذ جائز او واجب
قلت فيه خلاف فنقل ابن هشام عن الاكثرين وجوب كون المرفوع
فاعلاً فيكون اعمال الظرف حينئذ واجباً فان قلت ما وجهه قلت لعله
ما تقرر من انّ الالتباس في مثل افي الدار زيد محذور فيجب ان
يعرب زيد فاعلاً لا مبتدأ وذهب قوم الى انّ الارجح كون المرفوع [ممنوع]
المذكور مبتدأ مخبراً عنه بالظرف ويجوز كونه فاعلاً وكانّ و
جهه استضعاف عمل الظرف في الظاهر وذهب ابن مالك الى انّ الارجح